جهود العلماء
في تأسيس المذهب المالكي.
أبرز أعلامه وخصائصه ومصطلحاته.

د.عبد القادر سليماني.
جامعة وهران ، الجزائر.

ملخص:

لاشكّ أن أصل المذهب المالكي هو مدرسة المدينة المنوّرة، وقد تواصلت جهود العلماء مشرقا ومغربا على مرّ العصور، فبذلوا جهدا عظيما في خدمة مذهب إمامهم، تأصيلا وتفريعا، وجمعا وتهذيبا، وشرحا وتبيانا، وقد استجاب له كثير من المسلمين، وأن سرّ هذه الاستجابة الاختيارية، تكمن في قوته الذاتية التي ترجع أساسا إلى قدرته على الاجتهاد والتجدد، من خلال أصوله وقواعده التي تجعله أقدر المذاهب على استيعاب التطورات والمستجدات، كما ترجع إلى ريادته في الأخذ بمقاصد الشريعة المستمدة من نصوصها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الفقه المالكي هو في أصله فقه المدينة المنورة، مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد تقدّم القول أن الإمام مالك رحمه الله لم يكن يخرج عن آراء علماء المدينة، ومن هنا نستطيع القول أن سند علم مالك بن أنس رحمه الله تعالى، بشقيه النقلي والعقلي، كان متصلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، طبقة عن طبقة، وهو بحق يعتبر سبب من أسباب قوة المذهب المالكي، وعامل من العوامل التي كانت سببا في انتشاره شرقا وغربا، يؤتي أكله كلّ حين، والله أعلم .

Resume:

Il ne fait aucun doute que l'origine de l'école malékite est l’école de Médine, la ville sainte du prophete, et que les efforts des savants scientifiques qui se sont poursuivis au machrak et Maghreb à travers les âges, au service de la doctrine malekite, sont l’une des principales causes de la propagation du Fiqh al-Maliki dans le monde islamique, sans oublier que la force de l'école malékite est due principalement à sa capacité à l'ijtihad et le renouvellement, à la base de ses fondements et de ses règles qui ont rendu l’école stable et capable d'accueillir de nouveaux développements.

Il faut ajouter que l’Imam Malik n'a pas dévié dans ses penseés de l'opinion des savants de Medine, qui étaient en liaison avec les compagnons du prophete , ce qui explique la bonne cause de la puissance de l'école malékite qui est l’un des facteurs qui ont conduit à sa propagation au machrak et Maghreb, et à porter ses fruits pendant tout le temps.

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله وعلى آله الأطهار وأصحابه الأبرار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد :

لا شكّ أن المذهب المالكي قد تميّز بخصائص ومؤهلات رشحته لتلك المكانة المرموقة ضمن المذاهب الأخرى، ولا يخفى على أحد أنه يعتبر أحد الأركان الكبرى التي قام عليها الكيان المغرب العربي، وما فتئ علماؤه وفقهاؤه وأمراؤه يشهدون ويؤكدون أن هذا القطر مدين في وحدته وتماسكه وانسجامه واستقراره إلى المذهب المالكي، وأن وحدته المذهبية هذه أعطته قوة وصلابة وتميزا ثقافيا وسياسيا واجتماعيا، قلما حظي به قطر إسلامي آخر.

فقد وحّد بالفعل العلماء فيما بينهم، ووحّد العلماء والأمراء، ووحّد العامة والخاصة، بمختلف طوائفهم وانتماءاتهم.

ويظن بعض الناس أن قوة المذهب المالكي وهيمنته، شرقا وغربا، إنما تحققت بفضل ترسيمه ونصرته من بعض الدول الحاكمة التي اعتمدته مذهبا رسميا في التدريس والقضاء والإفتاء، ولا شك أن شيئا من هذا صحيح، ولكن الصحيح الأصح هو أن للمذهب المالكي أهليته وقوته الذاتية، المتمثّلة في علمائه وفقهائه .

وأن قوته الحقيقية إنما ترجع إلى قدرته على الاجتهاد والتجدد، من خلال أصوله وقواعده التي تجعله أقدر المذاهب على استيعاب التطورات والمستجدات، كما ترجع إلى ريادته في الأخذ بمقاصد الشريعة المستمدة من نصوصها.

والشاهد في هذا الباب هو مدونات الفقه المالكي التي سجّلت لنا مدى نجاح علماء المالكية في ممارسة الاجتهاد سواء على مستوى فهم واستنباط الأحكام الشرعية للقضايا والنوازل المعروضة، أو على مستوى تنزيلها وتطبيقها على واقع الناس.

وقد كان رائدهم في كل المراحل استصحاب المقصد الأصلي للشريعة الإسلامية، لذلك اعبر المذهب المالكي مذهب المصالح والمقاصد بامتياز؛ فهو أكثر المذاهب عناية بمقاصد الشريعة ورعاية لها.

وهذه بعض الجوانب التي تبرز بحق جهود العلماء في تأسيس المذهب المالكي، وأخصّ بالذكر في هذا المجال:

-أشهر أعلامه الذين ساهموا في انتشار المذهب المالكي مشرقا ومغربا.

-وأهم خصائصه التي تميّز بها.

-والإشارة إلى بعض المصطلحات المتعلّقة به.

المبحث الأول: أشهر أعلام المذهب المالكي.

مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، (93-179ه)، صاحب المذهب: إمام دار الهجرة فقها وحديثا بعد التابعين، ولد في عهد الوليد بن عبد الملك، ومات في عهد الرشيد في المدينة، ولم يرحل منها إلى بلد آخر، عاصر، كأبي حنيفة، الدولتين الأموية والعباسية.

تلقى العلم من كبار العلماء والفقهاء من التابعين، وسمع كثيرا من الزهري، حتى يعتبر أنه من أشهر تلاميذه، كما سمع من نافع مولى ابن عمر، واشتهر بالرواية عنه حتى أصبحت روايته عنه تسمى بالسلسلة الذهبية، وهي" مالك عن نافع عن ابن عمر"، ولا شك أن قوة المذهب المالكي ناتجة عن هذا السند القوي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ذلك أن مدرسة المدينة تركّزت على إمام دار الهجرة، وإليك تصورها:

الصحابة.

عمر بن الخطاب	عثمان بن عثمان	عبد الله بن عمر	عائشة أم المؤمنين	عبد الله بن عباس	زيد بن ثابت

↓

الفقهاء السبعة (طبقة كبار التابعين) .

عبد الله بن عبد الله 99هـ	عروة بن الزبير 94هـ	القاسم بن محمد 106هـ	ابن المسيب 93هـ	سليمان بن يسار 100هـ	خارجة بن زيد 100هـ	سالم بن عبد الله 106هـ

↓

أبرز شيوخ مالك (الطبقة التي تلي الطبقة الوسطى من التابعين)

ابن شهاب الزهري 143هـ	نافع مولى ابن عمر 136هـ	عبد الله بن ذكوان 131هـ	ربيعة الرأي 117هـ	يحيى بن سعيد 124هـ

↓

مالك بن أنس (طبقة كبار أتباع التابعين)
179هـ

أ-ومن أشهر تلامذته **المغاربة** ، سبعة، وهم:

1-أبو الحسن علي بن زياد التونسي، (ت:183هـ)، أخذ العلم عن مالك والليث بن سعد، كان فقيه إفريقية.

-2-أبو عبد الله زياد بن عبد الرحمن القرطبي، (ت:193هـ)، سمع الموطأ عن مالك، وكان أول من أدخله الأندلس.

3-عيسى بن دينار القرطبي الأندلسي، (ت: 212هـ)، كان فقيه الأندلس.

4-أسد بن الفرات بن سنان التونسي، أصله من خراسان من نيسابور (213-145هـ)، استشهد بسرقوسطة، إذ كان أمير الجيش الذي ذهب لفتح صقلية، كان عالما فقيها، مجاهدا يقود الجيوش، وقد جمع بين فقه المدينة، إذ سمع الموطأ، و فقه العراق، إذ لقي أبا يوسف و محمد بن الحسن، وله كتاب " الأسدية "، التي هي الأصل لمدونة سحنون.

5-يحيى بن يحيى بن كثير الليثي، (ت:234هـ)، أندلسي قرطبي، نشر مذهب مالك في الأندلس.

6-عبد الملك بن حبيب بن سليمان السُّلمي، (ت: 238هـ)، انفرد برياسة الفقه المالكي، بعد يحيى الليثي.

7-سحنون عبد السلام بن سعيد التنوخي، (ت:240هـ) تفقه بعلماء مصر والمدينة، وهو صاحب " المدونة "، في مذهب مالك، التي يعتمد عليها المالكية[1].

ب- ومن أشهر تلامذته **المصريين** سبعة، وهم:

1-أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم، (ت:191هـ) تفقّه على مالك مدّة عشرين سنة ، وتفقه على الليث بن سعد فقيه مصر(ت:175هـ)، كان مجتهدا مطلقا، هو الذي نظر وصحّح "المدوّنة" ، في مذهب مالك، وعنه أخذ سحنون المغربي الذي رتّب المدوّنة على ترتيب الفقه.

2-أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم، (ت:197هـ)، لازم مالكا عشرين سنة، ونشر فقهه في مصر، وكان له أثر في تدوين مذهبه؛ وتفقه أيضا على الليث بن سعد، وكان يسمى "ديوان العلم".

3-أشهب بن عبد العزيز القيسي (ت:204هـ)، تفقه على مالك والليث، انتهت إليه رياسة الفقه بمصر بعد ابن القاسم، وله مدونة روى فيها فقه مالك ، تسمى:" مدونة أشهب "، وهي غير مدونة سحنون.

4-أبو محمد ، عبد الله بن عبد الحكم (ت:214هـ)، أعلم أصحاب مالك بمختلف أقواله، وإليه صارت رياسة المالكية بعد أشهب.

5-أصبغ بن الفرج (ت:225هـ)، تفقه بابن القاسم وابن وهب وأشهب، وكان من أعلم خلق الله بمذهب مالك ومسائله.

6-محمد بن عبد الله بن عبد الحكم (ت:268هـ)، أخذ الفقه والعلم عن أبيه، ومن عاصرهم من الفقهاء المالكيين، كما أخذ عن الشافعي.

7-محمد بن إبراهيم الأسكندري بن زياد (ت:269هـ)، المعروف بابن الموّازز، أخذ الفقه عن علماء عصره، وله كتابه المشهور بالموازية، وهو أجلّ كتاب ألفه، وأصحه مسائل، وأبسطه كلاما، بنى فيه الفروع على الأصول[2] .

ج- ومن أشهر تلامذته الذين نشروا مذهبه في **الحجاز والعراق**، ثلاثة، وهم:

1--أبو مروان عبد الملك بن أبي سلمة الماجشون، (ت:212هـ)، كان مفتي المدينة في زمانه، وقيل أنه كتب " موطأ "، قبل مالك.

2-أحمد بن المعذَّل بن غيلان العبدي، معاصر ابن الماجشون، ومن أصحابه، كان أفقه أصحاب مالك في العراق، ولم يعرف تاريخ وفاته.

3-أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق، القاضي (ت:282هـ)، أصله من البصرة، واستوطن بغداد، تفقّه على ابن المعذَّل، نشر مذهب مالك في العراق.[3]

المبحث الثاني: خصائص المذهب المالكي.

وقبل الحديث عن هذا الموضوع، ينبغي الإشارة إلى أن المذهب المالكي قد مرّ بمراحل مختلفة، كغيره من المذاهب، ويتمثّل الأمر في التأصيل، والتفريع، والتطبيق، والتنقيح، والجمع والإختصار.

وقد تميّزت المدرسة المالكية عن غيرها ببعض الأصول والقواعد، من بينها "عمل أهل المدينة "، ومراعاة الخلاف، والمرونة على ضوء ما جاء في الأصول الثلاثة: المصالح المرسلة والتوسع فيها، والعرف، والاستحسان وما إلى ذلك ....، وسأكتفي بالكلام عن الثلاثة الأولى باختصار:

---

[1] -الدكتور وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، ط2، 1985، (33/1).

[2] -د. وهبة الزحيلي، المصدر السابق،(32/1).

[3] - د. وهبة الزحيلي، المصدر السابق،(34/1).

أولا-عمل أهل المدينة:

لعلّ أهم الأصول التي انفرد بما الإمام مالك واعتبرها من مصادر فقه الأحكام والفتاوى هو عمل أهل المدينة، لذا اهتم به ودافع عنه في رسالته إلى الليث بن سعد، وهذه الرسالة تعد وثيقة أصولية مهمة تمثل الفكر الأصولي في معالمه واتجاهاته والذي أخذ طريقه إلى التدوين الأولي.[1]

1-ما هو عمل أهل المدينة ؟:

إن عمل أهل المدينة غير الإجماع؛ لأن رسالته إلى الليث بن سعد يفهم منها صراحة أنه يقصد ما هو سنة مأثورة مشهورة، وعلى هذا القول كثير من العلماء منهم "القاضي عياض" و"الباجي" و"ابن القيم" و"ابن خلدون" وغيرهم.[2]

2-أقسام عمل أهل المدينة:

والعلماء يقسمون عمل أهل المدينة إلى أنواع يجمعها قسمان رئيسان: أحدهما يرجع إلى السنة والثاني يرجع إلى الرأي، وتعتبر رسالة مالك إلى الليث بن سعد(ت:175هـ)[3] في الإحتجاج بعمل أهل المدينة أول رسالة في الأصول، كتبها مالك بنفسه يناصر مذهب أهل المدينة، ويقدّم الحجج والبراهين للأخذ بعمل أهل المدينة، ولعل من الأسباب التي دفعت مالكا إلى اعتبار عمل أهل المدينة حجة كما يفهم من رسالته هذه، ما يلي[4]:

- إن للمدينة المنورة اعتبارا خاصا لا تشاركها فيه مدن الأمصار الأخرى فهي دار الإسلام الأولى، ومهبط الوحي، وأرض ضمت جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومركز الخلافة الراشدة، وموطن أكثر الصحابة الأجلاء علما وعملا، ومنزل أفاضل العلماء من التابعين وتابعيهم.

- إنه كان يرى أن عمل أهل المدينة توارثوه جماعة عن جماعة وهو بمنزلة الرواية وهم أقرب من مواقع الوحي وأجدر بالحفاظ عليه.

- كما كانت المدينة تعج بالصحابة وعلمائهم، فهي دار سنة وحديث، وفتوى الصحابة وكبار التابعين من بعدهم.

- إن الأحاديث الواردة في فضل المدينة ومكانتها في الإسلام تجعل عمل أهلها أجدر بالاتباع، ونقل مالك إجماع أهل المدينة في موطئه على نيف وأربعين مسألة.

3-تقسيمات عمل أهل المدينة:

لقد قسم الإمام "الباجي" عمل المدينة إلى قسمين:

-قسم طريقه النقل الذي يحمل معنى التواتر كمسألة الأذان، ومسألة الصاع وترك إخراج الزكاة من الخضروات، وغير ذلك من المسائل التي طريقها النقل واتصل العمل بها في المدينة على وجه لا يخفى مثله.

- وقسم نقل من طريق الآحاد، أو ما أدركوه بالإستنباط والإجتهاد، قال الباجي: "وهذا لا فرق بين علماء المدينة، وعلماء غيرهم من أن المصير منه إلى ماعضده الدليل والترجيح، ولذلك خالف مالك في مسائل عدة أقوال أهل المدينة .

وقد قام القاضي عياض بتأكيد ما ذكره الإمام الباجي مفصلا ذلك، حيث قسم النوع الأول وهو ما يرجع إلى النقل فيه من عمل أهل المدينة إلى أربعة أنواع[5]:

- إما نقل شرع عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل.
- وإما نقل إقرار منه .
- وإما نقل ترك منه .
- وإما نقل أعيان وتعيين الأماكن، كنقلهم موضع قبره صلى الله عليه وسلم ومسجده ومنبره وغير ذلك.[1]

---

[1] -رسالة مالك إلى الليث، كما في ترتيب المدارك وتقريب المسالك، (1/43-41)، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

[2] -المصدر نفسه: 47 – 48.

[3] -الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من السابعة، مات في شعبان سنة خمس وسبعين، ع، التقريب (5684).

[4] -انظر هذه الأسباب في ترتيب المدارك، باب الآثار في اختصاص المدينة بفضل العلم والإيمان والسنة والقرآن، (1/36).

[5] -إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي، ص: 480، تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: 1407هـ/1987م.

وتناول النوع الثاني وهو العمل المبني على اجتهاد واستدلال، مبينا الخلاف الحاصل في قبوله ورفضه سواء داخل المذهب أو خارجه، وأهم ما ذكره مسألة الترجيح بين عمل أهل المدينة وخبر الآحاد قائلا: "ولا يخلو عمل أهل المدينة مع أخبار الآحاد من ثلاثة أوجه[2]:

- إما أن يكون مطابقا لها، فهذا آكد في صحتها إن كان من طريق النقل، أو ترجيحها إن كان من طريق الاجتهاد فلا خلاف في هذا، إذ لا يعارضه هنا اجتهاد آخر، وقياسهم عند من يقدم القياس على خبر الواحد.

- وإن كان مطابقا لخبر يعارض خبراً آخر، كان عملهم مرجحا لخبرهم، وهو أقوى ما ترجح به الأخبار إذا تعارضت.

فإذا كان إجماعهم من طريق النقل ترك له الخبر بغير خلاف عندنا في هذا، ولا التفات إليه، إذ لا يترك القطع واليقين لغلبة الظنون، وما عليه الاتفاق لما فيه الخلاف.

وكان انفراد المالكية بهذا الأصل سببا في اختلافهم مع غيرهم من العلماء من المذاهب الأخرى في كثير من الفروع الفقهية.[3]

ثانيا:-**مراعاة الخلاف**:

يعرف علم الخلاف بأنّه "علم يعرف به كيفية إيراد الحجج الشرعية ودفع الشبه وقوادح الأدلة الخلافية بإيراد البراهين القطعية، وهو الجدل الذي هو قسم من المنطق إلاّ أنّه خصّ بالمقاصد الدينية .[4]

ويقوم هذا العلم على الرد على المخالفين واثبات الخلل في أقوالهم ونقض حججهم وبراهينهم، وفي المقابل الانتصار لآرائهم وإظهار ما تحتوي عليه من الحجية والغلبة.

ورغم قلة باع المغاربة في هذا الميدان إلاّ أنّهم سبقوا غيرهم في هذا الفن بما ألّفه محمد بن سحنون من خلال كتابه الموسوم بكتاب الجوابات والذي يسمى أيضا بكتاب الرد على الشافعي وعلى أهل العراق ويقع في خمسة كتب[5]، وألّف أبو الوليد الباجي كتابه الشهير السراج في عمل الحجاج، وهو كتاب في مسائل الخلاف كبير لم يتمه صاحبه، ويرد هذا الكتاب بعنوان آخر هو كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج .[6]

وينبغي الإشارة إلى أن تآليف مالكية المغرب لم تصل إلى الشهرة والكثرة التي تميز بها مالكية العراق الذين كانوا يعيشون في جو كثرت فيه المذاهب الفقهية، فقد كانوا يعاصرون الحنفية والشافعية وكان بينهم من المد والجزر ما كان، بالإضافة إلى أنّ البيئة العراقية كانت تزخر بنشاط عارم لكل التيارات العلمية بكل أطيافها السياسية والعقدية والفقهية والحديثية واللغوية والصوفية وغيرها، فكان من الطبيعي أن يكون ذلك الزخم الهائل من التصانيف في هذا الميدان، أمّا المدرسة المغاربية فكانت أقل احتضانا للصراعات الفقهية والعقدية لسلطان المذهب المالكي واستيعابه تقريبا لكل المنطقة.[7]

ثالثا: مرونة المذهب المالكي:

على ضوء ما جاء في الأصول الثلاثة: المصالح المرسلة والعرف والاستحسان، قال أبو زهرة: رحمه الله :" إن المدونة تشمل آراء مالك المروية وآراء أصحابه، وتخريج ابن القاسم على أصول مالك، فهي في الواقع قد سنت سبيل الفقه المقارن بموازنة آراء مالك بآراء أصحابه، وهي قد سنت أيضا السبيل لتخريج المسائل على أصول مالك ونسبتها إليه على هذا الاعتبار، وبذلك فتح باب التخريج في ذلك المذهب العظيم منذ عصره الأول، والتخريج في المذهب سبيل نموه، وأساس شمول

---

[1] -انظر ترتيب المدارك،(1/43-41).

[2] -أبو الوليد الباجي، المصدر نفسه، ص: 480.

[3] - انظر ترتيب المدارك

[4] - كشف الظنون حاجي خليفة، دار الفكر بيروت ج4883/1.

[5] -انظر دراسات في مصادر الفقه المالكي لميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، سنة النشر1988م صفحة 164.

[6] -انظر اصطلاح المذهب عند المالكية لمحمد إبراهيم علي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي الإمارات العربية، الطبعة الثانية، سنة النشر 2002م، صفحة 307.

[7] -انظرالمعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقية والأندلس والمغرب لأحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، تاريخ النشر 1981م، ج26/12.

أحكامه لأن الحوادث لا تنتهي، وإذا كان الفقهاء الذين نشروا المذهب حاولوا اتباعها في كل ما يجدّ من أحداث فلا بد من التخريج على أصول الأئمة، وقد وضع ابن القاسم الأساس فبنى عليه مَن بعده".[1]

هذه بعض خصائص مدرسة الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى شرقا وغربا وليست كلها، فهي تمثل إضاءات لما احتواه المذهب من ذخائر وكنوز ظلت على مدى السنين تزوّده بما ضمن استمراره وبقاءه .

المبحث الثالث: بعض مصطلحات المذهب المالكي:

أولا: مصطلحات مالك في الموطأ:

قال أبو عبد الله إسماعيل بن أبي أويس[2]، وهو من الطبقة العاشرة، وقد أخرج له الشيخان وغيرهما، قيل لمالك: قولك في كتاب الموطأ: الأمر المجتمع عليه، والأمر عندنا، وببلدنا، وأدركت أهل العلم، وسمعت بعض أهل العلم .

فقال: أما أكثر ما في الكتاب "فرأيي"، فلعمري ما هو رأيي ولكن سماعي من غير واحد من أهل العلم والفضل، والأئمة المقتدى بهم الذين أخذت عنهم، وهم الذين كانوا يتقون الله عز وجل، فكثروا علي فقلت رأيي، وذلك:

1-رأيي إذا كان رأيهم مثل رأي الصحابة أدركوهم عليه وأدركتهم على ذلك، فذلك وراثة توارثوها قرنا عن قرن إلى زماننا .

2-وما كان "أري" فهو رأي جماعة من أهل العلم .

3- وما كان فيه " الأمر المجتمع عليه" ، فهو ما اجتمع عليه قول أهل الفقه والعلم، لم يختلفوا فيه .

4- وما قلت فيه: " الأمر عندنا"، فهو ما عمل به الناس عندنا، وجرت به الأحكام وعرفه العالم والجاهل .

5-وكذلك ما قلت فيه " ببلدنا ".

6-وما قلت فيه "بعض أهل العلم"، فهو شيء استحسنته من قول العلماء.

7-"وما لم أسمع منهم" فاجتهدت ونظرت على مذهب من لقيت حتى وقع ذلك موقع الحق أو قريبا منه حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم.

8- وإن لم أسمع ذلك بعينه، فنسبت الرأي إليّ بعد الاجتهاد مع السنة وما مضى عليه أهل العلم المقتدى بهم والأمر المعمول به عندنا من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة الراشدين مع من لقيت، فذلك رأيهم، ما خرجت إلى غيرهم".[3]

وهذا واضح أن سند علم مالك بن أنس رحمه الله تعالى، بشقيه النقلي والعقلي، متصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، طبقة عن طبقة، ويعتبر سبب من أسباب قوة المذهب المالكي، وعامل من العوامل التي كانت سببا في انتشاره شرقا وغربا .

ثانيا: مصطلحات خاصة بالمؤلّفات:

1-الكتاب:اذا اطلق لفظ الكتاب فالمراد به المدونة لكونه صار علما بالغلبة عليها، ككتاب سيبويه عند النحوين، وكتاب القدوري (ت:428هـ) عند الحنفية .

2-الأمّهات: إذا أطلق لفظ الأمهات فالمراد به أربع :

-المدوّنة: لسحنون (ت:240هـ) وهي من أجل كتب المذهب وعمدته : وهي بالنسبة إلى غيرها من كتب المذهب كالفاتحة في الصلاة تجزىء عن غيرها ولا يجزىء غيرها عنها، وتسمى الأم والمختلطة، وقد احتوت على ست وثلاثين مسألة، إلى جانب الأحاديث والآثار.

-المستخرجة: لمحمد بن أحمد العتبي الأندلسي (ت:255هـ)، وتعرف بالعتبية نسبة لصاحبها، وهو تلميذ ابن حبيب(ت:238هـ)، وقد جمعها من سماع ابن القاسم واشهب وابن نافع

---

[1] -مالك حياته وعصره زهرة ، ص 299.

[2] -إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو عبد الله بن أبي أويس المدني صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه من العاشرة مات سنة (226هـ) خ م د ت ق ، تقريب التهذيب (460).

[3] - المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تأليف أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (914هـ)- تحقيق د.محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للملكة المغربية، 1401هـ 1980م-(360/6).

(ت:207هـ)، عن الإمام مالك، وما سمعه من أصبغ المتوفى سنة 225ه وسحنون وغيرهما عن ابن القاسم، فحازت القبول عند العلماء فهجروا الواضحة، واعتمدوا على العتبية، وقاموا بشرحها والكتابة عليها.

-**الموازية**: لمحمد بن إبراهيم الأسكندري المعروف بابن المواز (ت:269هـ)، وهو أجل كتاب ألّفه المالكية وأصحه مسائل وأبسطه كلاما وأوعيه،وقد رجّحه القابسي (ت:404هـ) على سائر الأمهات، وقال إن صاحبه قصد إلى بناء فروع أصحاب المذهب على أصولهم في تصنيفه، وغيره إنما قصد جمع الروايات ونقل النصوص السماعات، ومنهم من ينقل الاختيارات في شروحات أفردها وأجوبة لمسائل سئل عنها، ومنهم من كان قصده الذب فيما فيه الخلاف، إلا ابن حبيب فإنه قصد بناء المذهب على معان تأدت إليه .

-**الواضحة**: لعبد الملك ابن حبيب السلمي (ت:238هـ) وقد جمعها من رواياته عن ابن القاسم وأصحابه، وهي في الفقه السنن، وانتشرت في الأندلس وشرحها ابن رشد، وأخذ منها الإمام القرافي (ت:684هـ) عند تأليفه الذخيرة .[1]

3-**الدواوين**: ويقال هي سبعة ، الأربعة الأولى ويضاف إليها :

-**المختلطة**: لابن القاسم (ت:191هـ) وهي نفس المدونة، وقد ذكرت –المدونة – قبلها لشهرة المدونة وكونها مطبوعة، وأما المختلطة فهي مخطوطة .

-**والمبسوطة**: للقاضي إسماعيل (ت:282هـ)، وهي من أفضل الكتب الفقهية وأعظمها شانا، ومنها تعرف طريقة البغداديين في التأليف .

-**والمجموعة**: لابن عبدوس (ت:260هـ)، ولكن وافته المنية قبل إتمامها، والذي كمل منها بلغ الخمسين كتابا .

ولا يخفى ما في عدها سبعا من التسامح لان المدونة فهي نفس المختلطة .[2]

ثالثا: مصطلحات في المذهب المالكي خاصة بألفاظ وأقوال معيّنة:

يتميز المذهب المالكي، كغيره من المذاهب بكثرة الأقوال، تفيد مدلولاتها على معان مختلفة، استقرّت على مصطلحات داخل المذهب، وإليك بعضا منها على سبيل المثال:

1-رتب بعض المالكية الترجيح بين روايات الكتب، والروايات عن المشايخ، فقال: قول مالك في المدونة أولى من قول ابن القاسم، فإنه الإمام الأعظم؛ وقول ابن القاسم فيها أولى من قول غيره فيها، لأنه أعلم بمذهب مالك...وإذا لم يكن في المدونة، فإنه يرجع إلى أقوال المخرّجين.

2-إذا قيل:" المذهب "، فإنه يطلق عند المتأخرين من أئمة المذهب على ما به الفتوى، من إطلاق الشيء على جزئه الأهم ،كما يطلق عند ما يقابل بالمخالف من المذاهب الأخرى.

وإذا قيل:" المشهور"، فهو ما قوي دليله، فيكون بمعنى الراجح، وهو المعتمد، ويقابله الشاذ ،حكاهما ابن بشير (ت:526هـ) وابن خويز منداد (ت:375هـ) .

3-إذا قيل " قيل كذا "، أو" اختلف في كذا "، أو " في كذا قولان " فأكثر"، أي أن هناك اختلافا في المذهب.

4-إذا ذكر" روايتان "، أي عن مالك، فقد جرى مؤلفو الكتب عند المالكية على أن الفتوى تكون بالقول المشهور، أو الراجح من المذهب.

5-وأما القول الشاذ والمرجوح أي الضعيف فلا يفتى به، ولا يجوز العمل به في خاصة النفس، بل يقدم العمل بقول الغير عليه؛ لأن قول الغير، قوي في مذهبه.

6-في التلفيق في العبادة الواحدة من مذهبين طريقتان: المنع، وهو طريقة المصريين، وهو طريقة المغاربة، ورجحت، وقال الدسوقي ناقلا عن مشايخه: إن الصحيح جوازه، وهو فسحة.

7-ويعتبر متن العلامة الشيخ خليل (ت:767هـ) ومدرسته من الشراح الكثيرين الذين شرحوه، هو المعتمد عند المالكية، في تحرير الأقوال والروايات، وبيان الراجح منها .[3]

---

[1] -وثيق بن مولود، الموافقات، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، المعهد الوطني العالي لأصول الدين، الجزائر، عدد:3 ، 1994م، ص: 233.

[2] - وثيق بن مولود، المرجع السابق، ص: 234.

[3] - د. وهبة الزحيلي، المصدر السابق،(60/1).

الخاتمة:

لاشكّ أن من خلال ما ذكرناه، يتبيّن لنا أن أصل المذهب المالكي هو مدرسة المدينة المنوّرة، وقد تواصلت جهود العلماء مشرقا ومغربا على مرّ العصور، فبذلوا جهدا عظيما في خدمة مذهب إمامهم، تأصيلا وتفريعا، وجمعا وتهذيبا، وشرحا وتبيانا، وقد استجاب له كثير من المسلمين، وأن سرّ هذه الاستجابة الاختيارية، تكمن في قوته الذاتية التي ترجع أساسا إلى قدرته على الاجتهاد والتجدد، من خلال أصوله وقواعده التي تجعله أقدر المذاهب على استيعاب التطورات والمستجدات، كما ترجع إلى ريادته في الأخذ بمقاصد الشريعة المستمدة من نصوصها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الفقه المالكي هو في أصله فقه المدينة المنورة، مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد تقدّم القول أن الإمام مالك رحمه الله لم يكن يخرج عن آراء علماء المدينة، وإذا اختلفوا، كان يختار ما جرى به العمل في الأحكام وتعارف عليه الناس، أو يستحسن ما يراه أصوب، وإن لم يسمع شيئا، كان يجتهد برأيه مع السنة وما مضى عليه أهل العلم المقتدى بهم والأمر المعمول به عنده من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة الراشدين مع من لقي، فذلك رأيهم، ولم يكن يخرج إلى غيرهم.

من هنا تستطيع القول أن سند علم مالك بن أنس رحمه الله تعالى، بشقيه النقلي والعقلي، كان متصلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، طبقة عن طبقة، وهو بحق يعتبر سبب من أسباب قوة المذهب المالكي، وعامل من العوامل التي كانت سببا في انتشاره شرقا وغربا، يؤتي أكله كلّ حين.

فهرسة المصادر والمراجع.

- إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي، تحقيق عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى:1407هـ/1987م.
- اصطلاح المذهب عند المالكية، د.محمد إبراهيم عليّ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياءالتراث، دبي، ط1، 2000م.
- البداية والنهاية، ابن كثير، مكتبة المعارق، بيروت، (در، دت).
- تاريخ ابن خلدون، طبولاق، 1974م .
- تاريخ التشريع الإسلامي، محمد الخضري بك، دار أشرفية ، الجزائر، (در،دت) .
- تاريخ الفقه الإسلامي، عمر الأشقر، قصر الكتاب، الجزائر، (در، دت).
- ترتيب المدارك، القاضي عياض، ط الرباط، 1965م.
- تقريب التهذيب، الحافظ ابن حجر العسقلاني، بعنايةمرشد، الرسالة، ط1، 1996م.
- التمهيد ، لابن عبد البر، وزارة الشؤون الإسلامية،المغرب، 1387هـ.
- دراسات في الفقه المقارن، الدكتور محمد عقله،مكتبة الرسالة ، عمان، ط1، 1983م.
- دراسات في مصادر الفقه المالكي لميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، سنة النشر1988م
- الديباج المذهب، ابن فرحون، ط القاهرة، 1329هـ.
- رياض ، المالكي، ط القاهرة، 1951م.
- الفقه الإسلامي وأدلته ، الدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر، ط2، 1985م.
- مالك بن أنس، عبد الحليم الجندي، ط القاهرة، 1969م.
- مالك، حياته وعصره، أبوزهرة،ط القاهرة، 1964م.
- المدخل إلةأصول الفقه المالكي، محمد عبد الغني الباجقني، دار لبنان للطباعة والنشر، ط3، 1986م.
- المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون المالكي،ط1351،1هـ.
- موطأ مالك، (رواية يحيى الليثي)، إعداد أحمد راتب عرموش، دار النفائس، ط8، 1988م.